المحاماة

قديما وحديثا

بقلم الاستاذ ميناس خورى المحامى

المحاماة مهنة من أشرف المهن وأعظمها، لأنها وليدة عاطفة نبيلة تبغى تحقيق المساواة بين الخصوم ، وتمكين الضعيف من الوقوف فى نفس المستوى الذى يقف فيه القوى أمام منصة العدل والقانون ، ولهذا فقد كانت هذه المهنة ـ وما زالت ـ السلم الذى يرقاه الانسان إلى ذروة المجد، وهى فى حدود النزاهة تجعل المرء غنيا بلا مال، رفيعا بغير لقب، سعيداً بلا ثروة.

وقد بلغ من عناية الرومان بالمحاماة وتقديسهم لها أنهم كانوا يعتبرون حظيرة المحامين من الأماكن المقدسة ، فاذا حان وقت الترافع رشت بالماء المطهر دليلا على قداستها . وكان مجلس الأعيان لا ينتخب أحداً للمناصب الرفيعة إلا من بين المحامين ، لأنهم كانوا يعتبرون المحامى أرفع رجل فى أسمى مظاهر الرجولة . ولهذا فقد حرموا العبيد والنساء من أن يتطلعوا إلى هذا المطمح العالى الذى كانت تتوق اليه نفوس الأباطرة أنفسهم . فقد كان كاتو الأكبر، وجول سيزار ، وشيشرون ، وغيرهم من القياصرة والقناصل ، يترددون على حظيرة المحاماة وهم فى أوج مجدهم ، حتى لا تنقطع صلتهم بهذه المهنة التى كانت أسمى المهن وأرفعها شأنا ، فلا غرو إذا ما أحس المحامون بعظمتهم وجلالهم فحافظوا على ذلك الجلال الخالد ، واستشهدوا فى سبيل الذود عنه غير آبهين بالشدائد . ومما يرويه التاريخ بمداد الفخار ما حدث للمحامى الشهير بابنيان ، فقد استقدمه الامبراطور كراكلا ، وكلفه بأن يدافع عنه لأنه قتل أخاه، فأبى المحامى ذلك ، فتهدده الامبراطور بالقتل ، ففضله على الدفاع عن ظالم أثيم ؛ وقد مات هذا المحامى الخالد شهيد طهارة ضميره وشرف نفسه . فليس بدعا إذا ما اعتز المحامون بتاريخ أسلافهم ، وحافظوا على هذا التراث الخالد ، ولا عجب إذا ما تشبه المحامون بأسلافهم وآثروا رداء المحامى على منصة الحكم ، فاذا بليران ، رئيس جمهورية فرنسا ، يهجر قصر الأليزة ليقصد ساحات المحاكم ، وإذا ببعض وزرائنا يعودون إلى مهنة المحاماة ـ وهم أشد الناس غبطة وفخراً ـ بعد أن فارقوا كرسى الوزارة .

والمحاماة مهنة لا تنمو وتنضج إلا فى الأمم الراقية ، وبقدر انحطاط الأمة يندحط حرصها على القانون ، ويزداد فيها نفوذ الموظفين ذوى السلطة ، ولهذا ، فان المحامين فى الصين ليسوا

إلا فريقا من المتشردين والنصابين . وقد كان العرب ينظرون إلى هذه المهنة نظرة كلها احتقار وازدراء ، فقد قال عنها علاء الدين السكندى:

ما وكلاء الحكم إن خاصموا إلا شياطين أولو باس
قوم غدا شرهم فاضلا عنهم فباعوه على الناس

وقديما كان المحامون فى مصر يعرفون بالمزورين ، إذ كانت المحاماة مهنة لا يحترفها إلا كل عاطل ممن لفظتهم الحياة ، فكانوا أقذر الناس ذمما ، وأحقرهم منزلة ، وأجهلهم بالقانون عرفانا

ويكفى لبيان مقدار ثقافتهم أن أقدم للقراء مذكرة كتبها أحد محامى ذلك العصر ، ويدعى أحمد عجمى ؛ قال ما نصه :

« مجلس استئناف بحرى رئيسى عزتلو أفندم

أعرض لأسيادى أرباب هيئة المجلس وحضرة (ريسه!) الشهم المغوار أن كلامى هو الصحيح وكلام خصمى ليس إلا مجرد شقشقة وكركبة فى الكلام، وأقواله ليست إلا (هزيان !!) ومع أن تقريرى الأول (كافى !!) فى الرد عليه لما فيه من ادحاض حججه الوهمية ، لكن لا يمنعنى الحال أن أقول أول وآخر ما نقول فى هذه المادة ! ! ! إن عدم امتثالهم لأحكام المجلس وفرارهم من تنفيذ الأحكام عليهم دليلا!! على عدم مسيرهم على نمط الاستقامة ، وهذا مما يوجب تضاعف الجزوات عليهم فان عدم امتثالهم لأحكام المجلس وتكلمهم بلسان الفظاظة جناية أدهى وأمر فحينئذ لا لزوم للاطالة بصفة التكرار وعلى أسيادنا أرباب المجلس أجرى ! ! المقتضى نحو إيصالى حقوق بالشرع والسياسة وأنا فى حالة الخضوع وبكل آداب افندم ! ! ! ! »

وهذه المذكرة تدل على أسلوب الكتابة فى ذلك الوقت، ولكنها لا تدل على أخلاق المحامين التى كانت فى غاية القذارة، فقد كانوا أقل الناس احتراما للعدالة وحرصا على الحقوق، وأكثرهم تعديا على الناس واختلاسا لحقوقهم . وقد حدث ، أن الشيخ سليم الاسكندرانى، وهو أحد كبار العلماء ، ذهب إلى المحكمة الشرعية فراعه ما شاهده من فساد أخلاق المحامين ، فكتب إلى محمد على باشا يشكو إليه بعض ماشاهده «من التزوير الحاصل فى القضاوى ! ! من أفراد اتخذوا الكذب والتزوير كاراً !! مما لا يمكن حدوثه حتى فى بلاد الكفار !!»، وتقدمت شكاوى أخرى للوالى كلها تضج من أفعال هذه الزمرة الفاسدة ؛ فلما علم محمد على باشا بخطورة الأمر ، أصدر أمراً إلى رئيس الديوان الخديوى بتحقيق ما جاء بهذه الشكاوى والتأكد منها . . فجاء فى جواب رئيس الديوان . . « بعد السؤال عن حقيقة المزورين تبين لنا ما يأتى :

أحمد أبو زيد — كان (عطار) بالصناديقية فاستبدل العطارة بالشطارة. صنعته يتوكل ويشهد فى كل الدعاوى وله علاقة فى ورود الشهود وخاطره معدود ! !

عازر القسيس — له مقارشة فى دعاوى الأقباط مع بعضهم كذلك يقارش فى الدعاوى الذى !! الذى لهم مع ساير الملل ويتوكل ويشهد ويزور ويحضر بالمحكمة ! !

عبد الهادى العزبى — من مدة صار له التنبيه بعدم دخول المحكمة والتقطع منها ، وإنما من حيث إنه ذو معرفة بالتزوير فأرباب ذلك يراجعوه ويعملوا صورة لاجراء تزويرهم !!! » .. الخ ..

وعلى أثر ذلك أصدر المرحوم محمد على باشا لسماحة قاضى مصر ما يسمى بالارادة السنية . أباح فيها للقاضى « تحصيل رسوم من المحامين الذين يقيمون الدعاوى الباطلة لكسر قلوب الناس. مع تربية وتأديب هؤلاء المزورين وإظهار حسن الهمة معهم . » ؛ وقد كانت الارادة السنية هذه كفيلة بكبح جماح هذه الطائفة ، فقد أخذ القضاة فى تربية ! ! هؤلاء المزورين بحسن همة !! وقد حدث أن القاضى شنان رحمى أمر بحبس ١٨ مزورا فى جلسة واحدة ، وفى الجلسة التالية أمر بنفى ثلاثة من المزورين !!

وحدث بعد هذا أن أنشئت المجالس الملغاة فى عهد اسماعيل باشا ، فكان هذا مدعاة لوجود طائفة (العرضحالجية) وقد نموا وانتشروا حتى أصبحوا من لوازم الحياة القضائية ، وكانوا يسمون بوكلاء الأشغال . ومن ثم أنشئت المحاكم المختلطة والأهلية ، فتقدمت المحاماة تقدما باهرا ، حتى وصلت لحالتها الحاضرة ، فاذا بها سلم المجد ودعامته ، وإذا بها فى طليعة المهن المنتجة الشريفة التى تغذى الأمة بزعمائها القادرين وقادتها النابهين النابغين ؟

السنبلاوين ميناس خورى المحامى

احدى عجائب صحف التاريخ

موقعة الدردنيل فى الحرب العظمى

بمناسبة ماجاء فى العدد الماضى من مجلة « المعرفة » الزاهرة ، من الوصف البليغ لمعركة الدردنيل بقلم شاعر الاسلام محمد عاكف بك ، أردنا أن نطلع قراء « المعرفة » على وصف رجل انجليزى لهذه المعركة . وهذا هو الوصف معربا بتصرف عن إحدى المجلات الانجليزية :

* * *

عند ما أرخى الستار على الفصل الأخير المحزن من ضياع جهود الجنود التركية فى غاليبولى ، قال جندى لقائد جيشه العام ـ مشيراً إلى المقبرة التى أعدت للقتلى من بنى جنسه ـ : « أتعتقد ألا يسمعنا هؤلاء القوم ـ مشيراً إلى القتلى ـ ونحن فى سيرنا إلى الشاطىء ... » .

وقد كان غرض هذا الجندى من قوله ذاك : أن القتلى يحزنون أشد الحزن عند ما يعلمون أن جهدهم وتعبهم قد ضاعا سدى .

فكان ذلك التقهقر الذى حزن من أجله هذا الجندى ، هو أهم سبب فى إشعال فكرة غزو غاليبولى .